أصحاب السيارات... احذروا.. زيوت محلية الصنع تباع على أنها «ماركات» أجنبية..!

بعض أصحاب محال بيع زيت السيارات: أنواع من زيوت السيارات محلية الصنع وبعض المحال والورشات تلصق ماركات أجنبية

رامز محفوظ

خلال جولة لـ«الوطن» على عدة محال بيع وغيار زيت السيارات في منطقتي دف الشوك والبرامكة بدمشق وغيرها بمحال دمشق وريفها كشف أصحاب محال بيع وغيار زيت السيارات أن شركة محروقات لا تقوم حالياً بتوزيع زيت نوع سادكوب المخصص للسيارات على محال بيع وغيار زيت السيارات، وكانت سابقاً توزع لهذه المحال، والشركة تقوم فقط بالتوزيع على تجار الجملة الذين يقومون بدورهم ببيعه لأصحاب محال غيار الزيت بأسعار زائدة ونتيجة لذلك بحسب بعض أصحاب محال بيع زيت السيارات فقد ارتفعت أسعاره.

وحول سؤال لـ«الوطن» عن وجود حالات تلاعب بنوعية الزيت ولصق ماركات مزورة على العبوات لبيعها بأسعار مرتفعة أكد بعض أصحاب محلات غيار الزيت أن كل أنواع زيت السيارات الموجود في الأسواق حالياً هي زيوت محلية الصنع وليست مستوردة، لافتين إلى قيام بعض المحال وورشات التصنيع بوضع زيت السيارات المصنع محلياً في عبوات ومن ثم إلصاق اسم ماركات أجنبية مزورة عليها من أجل بيعها بسعر مرتفع.

وبين أصحاب المحال أن سعر ليتر زيت السيارات نوع سادكوب بـ٥ آلاف إنتاج شركة محروقات وهو معبأ بيراميل، وسعر مبيع عبوة زيت السيارات نوع توتال إكسترا ممتاز سعتها ٤ ليترات ٤٠ ألف ليرة وعبوة توتال سعتها ٤ ليترات نوع أول تباع بسعر ٢٨ ألف ليرة، ونوع زيت يسمى «المائي» العبوة التي تتسع ٤ ليترات منه سعرها ٤٥ ألف ليرة، وكذلك زيت نوع إماراتي كما يسمى سعر الليتر الواحد منه نحو ٦ آلاف ليرة، وزيت بواط السيارات نوع جيروبوس سادكوب سعر الليتر الواحد منه نحو ٦ آلاف ليرة سورية.

ولفت بعض أصحاب محال غيار الزيت إلى أن أسعار مبيع زيت السيارات للمستهلك شبه مستقرة منذ نحو ١٥ يوماً وقبل هذه الفترة كانت تتغير أسعارها وترتفع نتيجة تقلبات سعر الصرف.

بدوره أكد مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية علي الخطيب لـ«الوطن» وجود حالات تلاعب وتزوير لماركات زيوت السيارات في الأسواق، مبيناً أنه منذ نحو الشهر تقريباً تم تخصيص دوريات من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومن المديريات المختصة وخاصة في دمشق وريفها وتم القيام بدوريات مشتركة لمتابعة هذا الموضوع.

وبين أن التزوير لا يشمل فقط زيت السيارات وإنما يشمل زيت نوع الفرام وغيرها من أنواع الزيوت الأخرى.

> مدير حماية المستهلك لـ«الوطن»: التزوير لا يشمل فقط زيت السيارات إنما زيت الهيدروليك وزيت الفرام

وأشار إلى أنه نتيجة الشكاوى المتكررة على رداءة نوعية الزيوت الموجودة في السوق والغش والتزوير بزيت السيارات تم سحب عينات من الزيوت الموجودة في السوق وتحويلها إلى المخابر المختصة لتحليلها، مشيراً إلى أن دوريات حماية المستهلك تتابع هذا الموضوع وكل يومين يتم إرسال دوريات على محلات غيار وبيع زيت السيارات.

وأكد وجود ماركات من الزيت مغشوشة تتم متابعتها ومصادرة الكميات التي يتم ضبطها، لافتاً إلى أن مديريات حماية المستهلك قامت بتنظيم ضبوط كثيرة بهذا الخصوص.

وأشار إلى أن أغلبية زيت السيارات المغشوش لا تكتشف إلا بالتحليل الذي يحتاج لإجراءات محددة، موضحاً أن هذا التحليل غالباً ما يتم في البحوث العلمية أو شركة سادكوب وهناك مخابر مختصة بهذا الموضوع.

ولفت إلى أن مديريات حماية المستهلك في المحافظات ستستمر بمتابعة حالات الغش لحين القضاء عليها بشكل كامل.

وأشار إلى أن نوعية الزيت المزورة والمقلدة تصنعها ورشات تقوم بوضع أنواع زيت سيارات رديئة لتحقيق أرباح زائدة، مشيراً إلى وجود معامل نظامية لتصنيع زيت السيارات وتقوم بتصنيع الزيت وفق المواصفات القياسية.

انتعاش في سوق الذهب «المزيف» وركود في الذهب الحقيقي

جزماتي لـ«الوطن»: كل الذهب في الأسواق هو مستعمل و«البرازيلي» ليس ذهباً

علي محمود سليمان

بيّن رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات بدمشق غسان جزماتي بأن ما يباع في الأسواق تحت مسمى «الذهب البرازيلي» ليس ذهباً حقيقياً وإنما هو مجوهرات تقليدية ولا تمت للذهب بصلة.

وأوضح جزماتي في تصريحه لـ«الوطن» أن جمعية الصاغة ليست مسؤولة عما يباع في الأسواق على أنه ذهب برازيلي والمحلات التي تبيعه ليست منتسبة لجمعية الصاغة والجمعية لا تشرف على عملها، مضيفاً: إن الجمعية تقدمت بطلب للاتحاد العام للحرفيين ليخاطب الجهات المعنية لإلغاء صفة الذهب البرازيلي في المحلات وكتابة مجوهرات تقليدية، لمنع التلاعب بالمواطنين، حيث إن البعض يشتري الذهب البرازيلي على أنه ذهب صنع في البرازيل ولكنه مجرد مجوهرات تقليدية لا يوجد بها أي ذهب حقيقي.

وأشار إلى أن تسعيره لا يتم عن طريق الجمعية والأسعار التي يباع بها تحدد من أصحاب المحلات التي تبيعه، وإن يشتر الذهب البرازيلي بخسر القيمة المادية التي دفعها ثمناً له، لكونه غير قابل للبيع، بالإضافة إلى أنه يتغير بعد فترة ولا يبقى لمعانه على حاله.

وتشهد محلات بيع الذهب البرازيلي إقبالاً على الشراء بالفترة الأخيرة في ظل ارتفاع أسعار غرام الذهب الحقيقي بمختلف عياراته، بينما الذهب البرازيلي يباع بالقطعة وليس بالعيار وأسعاره منخفضة مقارنة مع الذهب الحقيقي، وهنا لفت جزماتي إلى أن الانتشار الكبير للمحلات التي تبيع الذهب البرازيلي في الأسواق يجب أن يتم ضبطه من الجهات المعنية لأنه يسيء لسمعة الذهب السوري الأصلي.

وفي سياق آخر أوضح جزماتي أن الأسواق تشهد انخفاضاً كبيراً بالمبيعات ولا تصل لأكثر من ١٠٫٥ كيلو غرام ذهب يومياً، وتتجه للركود في ظل ضعف القدرة الشرائية للمواطن مقارنة مع الارتفاع بالأسعار لكل السلع والمواد ومن ضمنها الذهب، حيث سجل غرام الذهب عيار /٢١/ سعراً بـ١٥٠ ألف ليرة سورية، بينما سعر غرام الذهب عيار /١٨/ قد وصل إلى ١٢٨٫٥ ألف ليرة سورية، حيث يتأثر سعر الذهب محلياً بتقلبات سعر الصرف محلياً وبسعر الأونصة الذهبية العالمية التي سجلت سعراً بـ١٨٥٥ دولاراً.

وكشف جزماتي أن كل الذهب الذي يتداول في الأسواق حالياً هو ذهب مستعمل يتم بيعه من المواطنين للصاغة وبدورهم يعيدون صياغته وطرحه في المحلات، وذلك نتيجة عدم دخول أي ذهب خام إلى الأسواق منذ قرابة عشرة أشهر نتيجة إغلاق الحدود بسبب أزمة فيروس كورونا وبالذات إغلاق الحدود مع لبنان التي كان يدخل الذهب الخام عن طريقها.

على حين ما يأتي من أسواق القاشلي كل ١٥ يوماً لا يتعدى الـ٢٠ كيلو غراماً من الذهب الكسر ويرسل بدلاً منه الكمية ذاتها من الذهب المشغول، حيث كان سابقاً يأتي كل أسبوع نحو الـ٧٠ كيلو غراماً من الذهب الكسر.

وأشار جزماتي إلى أن الإقبال جيد من الصاغة وأصحاب محلات بيع الذهب لتسديد الاشتراك السنوي وقد وصل عدد المسددين إلى ٢٥٠ مشتركاً، بينما العدد الكلي للصاغة المسجلين في الجمعية يصل إلى ١٢٠٠ مشترك.

الحكومة توافق على «صنع في سورية» ولكن بشروط

وزير الصناعة لـ«الوطن»: دعوة للصناعيين الذين هجروا أن يعودوا

هناء غانم

وافقت الحكومة على السماح بإقامة معرض «صنع في سورية» التخصصي للألبسة والنسيج ومستلزمات الإنتاج انطلاقاً من أهميته الاقتصادية لجهة دعم الصناعة الوطنية، على أن يتم التشدد في الإجراءات المتخذة لجهة تخفيض عدد القادمين من خارج سورية وحصرهم بفئة التجار الذين يمتلكون سجلاً تجارياً والتأكد من إجراء اختبار كورونا، وأخذ الاحتياطات اللازمة في المعرض.

وزير الصناعة أكد لـ«الوطن» أهمية إقامة معرض «صنع في سورية» في ظل الحصار الاقتصادي وبعد سنوات الحرب الطويلة الصناعة الوطنية تنهض من تحت الركام بعد الدمار المنهج على أغلبية المنشآت الصناعية، مؤكداً أن هذا المعرض جاء بتوقيته ليؤكد دور وأهمية الصناعة السورية في توليها زمام المبادرة لتكون قاطرة النمو كما كانت سابقاً وكما ستكون لاحقاً لافتاً إلى أن الصناعة هي أحد الأعمدة الأساسية في الاقتصاد السوري أي كما الزراعة وسورية بلد زراعي صناعي تلبس مما تصنع وتأكل مما تزرع هذا الشعار يتوج الصناعة في سورية المعول عليها، في العام ٢٠٢١ مع بدء مرحلة إعادة الإعمار وإعادة عجلة الصناعة الوطنية ليكون هذا المعرض منطلقاً ودعوة للصناعيين الذين هجروا قسراً عن معاملهم ومنشآتهم ليعودوا إلى البلد ويقفوا إلى جانب الصناعيين الموجودين في سورية لإعادة ألق الصناعة الوطنية كما كانت، وأضاف الوزير: إن لهذا المعرض أبعاداً ورسائل متعددة تنطوي تحت عنوان «صنع في سورية»، هذا العنوان الكبير الذي نطمح أن تكون منشآتنا الصناعية تنطلق من خلاله إلى خطوات متقدمة بشقيها العام والخاص ولتحقيق الأهداف المنشودة للنهوض بالصناعة الوطنية وإعادة إعمار هذه البلد بأيد وطنية.

وحول الدعم المقدم قال: إن هناك دعماً مطلقاً لهذا المعرض معنوياً ومادياً مشيراً إلى أن غرف الصناعة راسلت ودعت العديد من الشركات التجارية للدول الصديقة وسوف تقوم بتقديم العديد من التسهيلات للشركات لأنه فرصة لتحسين التبادل التجاري في ظل الحصار الجائر على سورية.

الأسعار أعادت الثقة بالأشجار

انخفاض إنتاج الحمضيات لهذا الموسم بنسبة ٣٠ بالمئة عن سابقه

حمدان: موسم يمكن وصفه بالجيد جداً نظراً للمردود المادي وجودة المنتج

يسرى ديب

قال مدير مكتب الحمضيات سهيل الحمدان إن إنتاج الحمضيات لهذا الموسم انخفض عن المواسم السابقة بنحو ٣٠ بالمئة.

ويعود السبب إلى الظروف الجوية التي مرت خلال الموسم الحالي، إذ تعرض إلى عدة تقلبات في الطقس مثل موجة الجفاف في شهري أيار وأيلول مصحوبة برياح شرقية شديدة أدت إلى زيادة تساقط الثمار، وكذلك الجو الدافئ وارتفاع درجات الحرارة وانحباس الأمطار خلال شهر كانون الأول حتى منتصف كانون الثاني الأمر الذي حفز الإزهار لكثير من أشجار الحمضيات مما قد ينعكس سلباً على صحة الشجرة في وقت لاحق نتيجة الإجهاد المتلاحق الذي تتعرض له.

ووصف مدير مكتب الحمضيات واقع الحمضيات للموسم ٢٠٢٠-٢٠٢١ بالجيد جداً من ناحية الجودة وقلة الإصابات والآفات، وحتى من ناحية المردود المادي بالنسبة للمزارعين، وذلك نتيجة تحسن حركة التصدير والمنافسة الجيدة للحمضيات السورية في الأسواق المستهدفة حتى تاريخه.

وذكر حمدان أن الإنتاج المتوقع للموسم ٢٠٢٠-٢٠٢١ بلغ نحو ٨٠٠ ألف طن موزعة على طرطوس ١٩٧ ألف طن والاذقية ٥٩١ ألف طن، ونحو ٢٤ ألف طن موزعة على بقية المحافظات، وأن التقديرات النهائية ستصدر خلال الفترة القادمة.

وبين حمدان أنه لا يوجد أي نشاط حالياً للآفات بسبب انخفاض درجات الحرارة، علماً أن الآفتين الأساسيتين في محصول الحمضيات هما: حلم صدأ الحمضيات، وذبابة فاكهة البحر الأبيض المتوسط، وأن الإصابات كانت محدودة بالنسبة لحلم الصدأ، وخصوصاً بالنسبة للمزارعين الملتزمين بتعليمات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، كذلك كان انتشار ذبابة الفاكهة ضعيفاً مقارنة بالمواسم السابقة.

ومن أسباب انخفاض الإنتاج كما يقول يعود إلى الظروف الجوية المذكورة سابقاً، إضافة إلى انخفاض طفيف في عدد الأشجار بسبب الانخفاض الكبير بأسعار الحمضيات، ولأكثر من خمس سنوات سابقة قبل ٢٠١٩ حيث قام بعض المزارعين باستبدال الحمضيات بزراعات أخرى، لعدم الجدوى الاقتصادية لزراعة الحمضيات في وقتها، واضطر عندها قسم من المزارعين لقطع بعض الأشجار واستبدالها بأنواع أخرى، ولكن يعتقد أن التحسن في أسعار الحمضيات مؤخراً أعاد الثقة بهذه الشجرة، وعاد المزارعون للاهتمام بعمليات الخدمة المختلفة كالري والتقليم والتسميد والتعشيب بسبب الجدوى الاقتصادية والقيمة المضافة الكبيرة في منتج الحمضيات مقارنة بغيرها من المحاصيل كالخضراوات والفاكهة.

وذكر أن تكاليف إنتاج الحمضيات أقل بكثير من تكاليف أي ثمار أو خضراوات أخرى بسبب اعتماد أسلوب المكافحة الحيوية لآفات الحمضيات منذ ١٩٩٤ باستخدام الأعداء الحيوية الموجودة أصلاً في بيئة الحمضيات بالإضافة للأعداء الحيوية المنتجة من مراكز التربية الخاصة التابعة لوزارة الزراعة والتي توزع مجاناً على المزارعين، ويؤكد أن هذه الطريقة أثبتت جدواها وفعاليتها خلال السنوات السابقة، والأهم أن هذا الأسلوب وفر من المكافحة أكثر من ٧٠ بالمئة من تكاليف الإنتاج، ما جعل زراعة الحمضيات أكثر اقتصادية وأكثر استقراراً على المدى البعيد بشرط توافر أسواق التصريف للإنتاج كونه كبيراً جداً ويصل إلى أكثر من ٥٥ بالمئة من إجمالي ما تنتجه سورية من كل أصناف الفاكهة الأخرى المزروعة في سورية كالعنب والتفاح والرمان والخوخ والدراق واللوز والمشمش وغيرها.

أضاف الحمدان: إنه يوجد اهتمام حالياً بالتحول لإنتاج الحمضيات حسب شروط الجودة العالمية ليكون لدينا منتج قادر على دخول أي سوق عالمية، ولكن الشرط هو توافر شهادة الجودة، وهو ما يتم العمل عليه حالياً بالتعاون بين وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ووزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية من خلال برنامج الاعتمادية ٢٠٢٠-٢٠٢١ مع تأكدنا من قدرة منتج الحمضيات السورية على المنافسة في أي سوق يمكنه الوصول إليها مع توافر شهادات الجودة المطلوبة.

معاون وزير الكهرباء يرد على غرفة الصناعة:

التقنين في المدن الصناعية قرار اللجنة الاقتصادية وهو مؤقت

عبد الهادي شباط

بين معاون وزير الكهرباء نضال قرموشة أن برنامج التقنين الجديد في المدن الصناعية وزيادة ساعات التقنين هو قرار لجنة اقتصادية وتطبيقه مؤقت ومحدود حتى نهاية شهر شباط المقبل وسببه هو توزيع أعباء التقنين الحالية في الكهرباء بين مختلف القطاعات الصناعية والاستخدامات المنزلية وغيرها خلال الظروف الحالية والحفاظ على ساعات تقنين منزلية مقبولة تسمح للمواطنين بتأمين احتياجاتهم الأساسية من الطاقة الكهربائية لتأمين تشغيل محركات المياه المنزلية وتسخين المياه وغيره من الاستخدامات الضرورية للطاقة الكهربائية المنزلية.

أي إن هذا القرار ليس من باب الرفاهية وإنما عملية إدارة الطاقة الكهربائية المتاحة بين مختلف الأغراض وإن الصناعيين من حقهم تأمين كل مستلزمات التشغيل لمنشآتهم من حوامل الطاقة لكن ضمن الممكن والمتاح، وعن أثر هذا التقنين على رفع تكاليف الإنتاج ورفع أسعار السلع والمنتجات الصناعية في السوق بين أن ذلك غير وارد لأن التقنين المستجد في المدن الصناعية محدود وعمره الزمني لا يتجاوز ٤٠ يوماً وبين أن العديد من التقديرات تشير إلى أن نسبة كلف حوامل الطاقة في إجمالي كلف الإنتاج الصناعي بين ٣-٥٪ في معظم الصناعات المحلية وأن وزارة الكهرباء داعمة للنشاط الصناعي وتحاول تأمين الطاقة الكهربائية للمنشآت الصناعية وفق المتاح وضمن تعرفات مدعومة حيث تصل كلفة إنتاج الكيلو الواط الواحد من الكهرباء لأكثر من ١٠٨ ليرات على حين معظم فواتير كهرباء الصناعيين ما بين ٣٠-٤٠٪ للكيلو الواط حسب الشريحة والاستهلاك، وأنه في المحصلة الصناعيون شركاء في الاقتصاد الوطني والحكومة تعمل على دعم الإنتاج الصناعي وتأمين كل متطلباته والمستلزمات الأساسية، مبيناً عدم وجود أي نية لتعديل تعرفة الكهرباء حالياً سواء الكهرباء المنزلية أم الصناعية.

ويأتي حديث معاون الوزير بعد تصريح لمصدر في غرفة صناعة دمشق وريفها لـ«الوطن» بين فيه أنه لم يكن هناك أي تنسيق مسبق مع وزارة الكهرباء حول زيادة ساعات التقنين المطبقة في المدن الصناعية وأن هذا القرار يخالف اتفاقات سابقة بين الصناعيين والجهات الحكومية والتي كانت تنص على برنامج تقنين خاص في المدن الصناعية يبدأ من ظهر يوم الخميس حتى صباح السبت بما يسمح بدعم حركة الإنتاج والصناعة وتوفير الطاقة الكهربائية التي تحتاجها خطوط الإنتاج في المدن الصناعية وجذب الصناعيين من المناطق السكنية إلى المدن الصناعية.

واعتبر أنه مع غياب البدائل وحوامل الطاقة سيتجه الصناعي إما إلى السوق السوداء وشراء حوامل الطاقة (المحروقات) بأسعار مرتفعة وبالتالي ارتفاع كلف الإنتاج وإما إلى خيار التوقف الجزئي عن الإنتاج وهما خياران يضران في الإنتاج.

وإن ارتفاع كلف الإنتاج حالياً مع ضعف القدرة الشرائية يسهم في انخفاض المبيعات في السوق المحلية والتصدير وخاصة أن الصناعة السورية تحاول الوصول إلى الأسواق الخارجية التي فقدتها بسبب الحرب على سورية.

٤٩ بالمئة الزيادة في التسهيلات الائتمانية الممنوحة حتى نهاية آب في العام ٢٠٢٠

الوطن

كشف تقرير مصرف سورية المركزي رقم ٢ لعام ٢٠٢١ عن تطور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي حتى نهاية شهر آب من عام ٢٠٢٠.

وأوضح التقرير الذي حصلت الوطن على نسخة منه عن ارتفاع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة بمعدل ٤٩٪ وبمقدار ١٫٣٨٩٫٨ مليار ليرة. س في نهاية شهر آب من عام ٢٠٢٠ مقارنة بنهاية عام ٢٠١٩ لتصل إلى ٤٫٢٣٩٫٤ مليارات ليرة.

وأشار التقرير إلى أن الزيادة أسهمت في التسهيلات الممنوحة من المصارف العامة بنحو ٦٨٪ من إجمالي الزيادة الحاصلة في التسهيلات الائتمانية في حين بلغت مساهمة المصارف الخاصة التقليدية والمصارف الإسلامية ١٢٪ و٢٠٪ على التوالي.

ولفت التقرير إلى أنه وخلال عام ٢٠١٩ كان إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة قد ارتفع بمعدل ٤٤٪ وبمقدار ٨٧٤٫٨ مليار ل. س مقارنة بنهاية عام ٢٠١٨، موضحاً أن الزيادة أسهمت في التسهيلات الممنوحة من المصارف العامة بنحو ٥٧٪ من إجمالي الزيادة الحاصلة في التسهيلات الائتمانية الممنوحة، وتعزى هذه الزيادة إلى زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالليرة السورية، وفي حين بلغت مساهمة المصارف الخاصة التقليدية والمصارف الإسلامية ١٢٪ و٣١٪ على التوالي.